نشرة الشؤون الإنسانية
الأرض الفلسطينية المحتلة
آب/أغسطس 2016

OCHA

الصورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

القضايا الرئيسية

- طفل واحد من كل أربعة أطفال في غزة يحتاجون إلى دعم اجتماعي ونفسي بعد انقضاء عامين على آخر أعمال قتالية في قطاع غزة
- انخفاض في عدد رجال الأعمال، والمرضى، والعاملين في المجال الإنساني المسموح لهم بالخروج من قطاع غزة
- ارتفاع حاد في هدم عدد الأبنية في الضفة الغربية، وبشكل خاص في القدس الشرقية
- تمويل ثلث خطة الإستجابة الإنسانية هذا العام.

محتويات التقرير

غزة بعد عامين: التأثير النفسي الإجتماعي على الأطفال 2

انخفاض عدد المغادرين من قطاع غزة، بما في ذلك فرق العمل الإنساني والمرضى..... 5

إزدياد عمليات الهدم في الضفة الغربية خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس 9

خطة الإستجابة الإنسانية لهذا العام تعاني من نقص حاد في التمويل، مما يؤثر سلبًا في التدخلات الحاسمة..... 12

نظرة عامة

أشار المنسق الخاص للأمم المتحدة في إيجازه الشهري لمجلس الأمن في 29 آب/أغسطس، في ذكرى وقف إطلاق النار في غزة قبل عامين، إلى أنه "في حين تم إحراز تقدّم ملحوظ في إصلاح الضرر المادي الناجم عن الحرب في غزة، لكننا بكل أسف ما زلنا بعيدين كلّ البعد عن إصلاح الضرر النفسي الناجم عن الحرب." تُسلّط نشرة هذا الشهر الضوء على التأثير الإجتماعي النفسي على الأطفال في غزة، حيث أنّ طفلا من كلّ أربعة أطفال داخل قطاع غزة (225,000) ما زالوا يحتاجون لدعم إجتماعي نفسي و33,000 طفل يحتاجون إلى إدارة حالات محدّدة. وبنهاية حزيران/يونيو، تم توفير دعم اجتماعي ونفسي وتقديم خدمات استشارية لأكثر من 63,008 طفل، في حين أنّ 1,542 طفلا تمّ توفير إدارة لحالاتهم.

منعت السلطات الإسرائيلية كجزء من "سياسة الفصل" لعزل فلسطيني الضفة الغربية عن الفلسطينين داخل قطاع غزة مرور الفسلطينين إلى داخل قطاع غزة ومنه،[1] مع بعض الإستثناءات لرجال الأعمال والتجار، والمرضى ومرافقيهم، وموظفي المنظمات الدولية. طرأ في تموز/يوليو انخفاض على عدد المغادرين من قطاع غزة بنسبة 15 بالمائة مقارنة بالمتوسط الشهري في النصف الأول من عام 2016، وانخفض عدد التجار ورجال الأعمال المغادرين قطاع غزة بنسبة 27 بالمائة. وانخفض هذا العام أيضا عدد التصاريح المقدمة للمرضى ومرافقيهم للسفر عبر معبر إيريز للحصول على مرافق وخدمات صحية متقدمة أكثر داخل الضفة الغربية، تتضمن القدس الشرقية، وفي داخل إسرائيل.

انخفض أيضا عدد التصاريح المقدمة للطواقم الدولية التي تعمل مع مؤسسات ومنظمات عالمية داخل قطاع غزة، حيث ازدادت نسبة الرفض من ثلاثة بالمائة في كانون الثاني/يناير إلى 21 بالمائة في آب/أغسطس، وتم رفض ما يزيد عن مئة تصريح. هناك مخاوف من أن تؤدي لائحة الإتهامات الإسرائيلية لموظفين محليين أحدهما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآخر في منظمة الرؤية العالمية، اتهموا بتحويل التمويل والمواد إلى حركة حماس، إلى زيادة القيود المفروضة على مجال العمل الإنساني داخل قطاع غزة، والتأثير سلبياً على قدرة منظمات الإغاثة على الإستجابة للاحتياجات الحرجة وخصوصا بواسطة فرق العمل المحلية.

وفي الضفة الغربية، طرأ ازدياد في عمليات الهدم خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس بعد انخفاض ملحوظ سُجل في أيار/مايو وحزيران/يونيو. وكان من بين المباني المستهدفة 94 مبنى تقع في تجمّعات بدوية ورعوية في المنطقة (ج) هُدمت أو

أبرز الأرقام في آب/أغسطس 2016

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	1
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	261
اسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)	0
اسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)	2
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	120
مهجرون في الضفة الغربية	187

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016

571 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 32% من التمويل

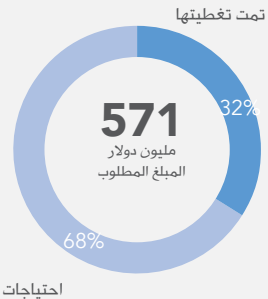

Scan it!
with QR reader App

صُوردت بذريعة عدم حصولها على تصاريح، من المستحيل تقريبا الحصول عليها. ويواجه معظم الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه التجمعات البالغ عددهم نحو 30,000 خطر الترحيل القسري نتيجة البيئة القهرية التي ولدتها السياسات الإسرائيلية. وهنالك مخاوف متجددة يواجهها سكان تجمّع سوسيا جنوب الضفة الغربية، حيث يتهدد خطر الهدم ما يزيد عن 170 مبنى مدنياً، وكانت السلطات الإسرائيلية أنهت المفاوضات بشكل مفاجئ مع ممثلي هذا التجمّع في الشهر الماضي. وحذّر المنسق الخاص للأمم المتحدة في إيجازه الشهري من "أن هدم هذا التجمّع قد يؤدي الى سابقة خطيرة للتهجير وتعزيز الاعتقاد السائد بأن إسرائيل تحاول ضم المنطقة (ج) كأمر واقع."

ويفيد المنسق الخاص للأمم المتحدة، بأنّ "التمويل الدولي وتدفق المساعدات بدون انقطاع هما حبل النجاة لأكثر من مليون فلسطيني في القطاع، يصارعون للبقاء في وضع إنساني أليم." تعهدت الجهات المانحة في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 بتقديم 3.5 مليار دولار أمريكي لصالح قطاع غزة: ووفقا للبنك الدولي، لم يُصرف سوى ما يقدّر بنسبة 46 بالمائة فقط مع نهاية آب/أغسطس. وعلى نحو مماثل، تعاني خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 للأرض الفلسطينية المحتلة التي تهدف إلى تقديم شكل من أشكال المساعدات الإنسانية لواحد من كل ثلاثة فلسطينيين من نقص خطير في التمويل، إذ بلغت نسبة التمويل حتى منتصف آب/أغسطس 32 بالمائة فحسب. وأدى انخفاض تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة إلى خفض قدرة منظمات العمل الإنساني على تنفيذ تدخلات ضرورية وحساسة للإستجابة لحاجات إنسانية ضرورية ما زالت – نظرا إلى استمرار الإحتلال وجمود العملية السياسية -حساسة ومهمة. ونظرا لعدم وجود إلتزامات إضافية، ستضطر المنظمات إلى تقليص الأنشطة في النصف الثاني من عام 2016، وسيؤثر هذا على مختلف قطاعات الإغاثة الإنسانية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخصوصا في قطاع غزة.

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في أيلول/سبتمبر 2014 بأن الصراع خلف 373,000 طفل بحاجة لدعم إجتماعي نفسي مباشر

غزة بعد عامين: التأثير الإجتماعي النفسي على الأطفال

أدى الصراع الذي إستمر 51 يوماً في قطاع غزة وإسرائيل في صيف عام 2014 إلى آثار مدمّرة على الأطفال. وقُتل على الأقل 551 طفلا فلسطينيا وأربعة أطفال إسرائيلين؛ وأفادت التقارير أن 2,956 طفلا فلسطينيا و22 طفلا اسرائيليا أصيبوا خلال الحرب.

أجرى فريق العمل لحماية الأطفال في قطاع غزة بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بعد صراع عام 2014 تقييما قدرَّ أنه حدث تغير بنسبة أن 100 بالمائة من الأطفال الذين شملهم الإستطلاع في سلوك الأطفال نتيجة للقلق النفسي الذي عانوا منه خلال الحرب. تضمنت التغييرات الأكثر شيوعا التبول اللاإرادي، الصراخ/بكاء غير عادي، وإظهار سلوك عدائي، خصوصا بين الذكور، ما زال للآثار المترتبة على الصراع رغم مرور عامين وقع ثقيل على نفسية الأطفال وسعادتهم، بما في ذلك صحتهم العقلية.

أشار 88 بالمائة ممن شملهم الاستطلاع إلى أن الأطفال انخرطوا في أعمال عنف، تتضمن مضايقة الاقران، والعنف اتجاه الأقارب، وتخريب متعمد للبنية التحتية. ووجد أيضا بأن سلوك المسؤولين عن الأطفال قد تغير منذ الصراع وأن 54 بالمائة من الذين تم الكشف عليهم قد زادت لديهم العدوانية (تتضمن عنف جسدي ولفظي) تجاه الأطفال.

unicef

ساهمت في هذا القسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

[2]أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في أيلول/سبتمبر عام 2014 أن الصراع قد خلف وراءه 373,000 طفل فلسطيني بحاجة لتدخل إجتماعي ونفسي مباشر، بناءا على أعداد الأطفال المتأثرين بانتهاكات جسيمة مثل الإصابة، ومقتل أو إصابة أحد الأقرباء، والمعاناة من الغارات الجوية والقصف المدفعي، والنزوح.

وتوصل فريق عمل حماية الأطفال وفريق عمل الصحة العقلية والصحة النفسية الاجتماعية في عام 2015 أن 147,908 أطفال بنسبة 40 بالمائة من الأطفال بحاجة الى دعم. وجرى تقديم دعم لبعض الشباب من خلال مراكز تقديم خدمات الحماية الشاملة للعائلات. حيث يعقد الأخصائيون الاستشاريون جلسات لتنظيم المهارات الحياتية وحيث يستطيع مديرو الحالات تلبية رغبات الأطفال الخاصة.

وحتى هذا التاريخ، يُقدّر أن واحدا من كلّ أربعة اطفال في غزة بحاجة لدعم نفسي إجتماعي (225,000) وأن 33,000 طفل بحاجة إلى إدارة حالة.[3] في أول ستة أشهر من عام 2016 استطاع أعضاء فريق عمل الصحة العقلية والصحة النفسية الاجتماعية في غزة دعم 63,008 نفسيا وإجتماعيا وتقديم خدمات استشارية لهم، بينما استطاعت مجموعة حماية الأطفال التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الوصول إلى 1,542 طفلاً (44 بالمائة منهم إناث) من خلال إدارة الحالات.

تعاني إيمان2 البالغة من العمر ثمانية أعوام، وهي من غزة من علامات قلق وخوف مرتبطة بأحداث الصراع، تشمل الخوف من الأصوات العالية المفاجئة والطائرات، وكوابيس متكررة حول الصراع والتبول اللاإرادي. وأحيلت إلى أخصائي في المركز الفلسطيني للديمقراطية وحقوق الإنسان والذي وضع خطة للتدخل الشامل لتقديم الدعم النفسي المناسب لحالتها من خلال الفنون التعبيرية، وتقنيات الإسترخاء، وجلسات عائلية للتحفيز الإيجابي والإرشاد الفردي. نتيجة لذلك، استطاعت إيمان التغلب على هذه الذكريات والمحنة الناتجة عن الصراع. وتحسّن تحصيلها العلمي، وأصبحت إجتماعية بشكل أكبر وقادرة على التعبير عن مشاعرها بحرية مع عائلتها وأقرانها.

تصوير منظمة الأمم المتحدة للطفولة/إياد البابا

وفي إطار التحضير لتصاعد جديد محتمل للعنف، واستنادا إلى الدروس المستقاة من عام 2014-2015، عمل أعضاء فريق عمل حماية الطفل عن كثب مع مجموعة الحماية، وفريق عمل العنف القائم على أساس النوع وجهات فاعلة أخرى، لتطوير إجراءات تشغيل قياسية ومراجعة خطط الطوارئ. وسوف تستخدم هذه لأغراض بناء القدرات، وتوجيه عمل فرق الحماية التي ستعمل في ملاجئ طارئة خاصّة تديرها الحكومة.

مشروع جمعية الشبان المسيحية النفسي الإجتماعي يستهدف الأطفال الأكثر ضعفا في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل.

فرضت إسرائيل كامل سيطرتها على 20 بالمائة من مساحة مدينة الخليل منذ عام 1997، وهو الذي معروف بالإنجليزية (H2). يبلغ عدد سكان المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل 40,000 فلسطيني يعيشون بجانب عدة مئات من المستوطنين الإسرائيليين الذين يقيمون في أربع مستوطنات متفرقة. وتسببت القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول إلى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل إلى جانب المضايقات التي يتعرضون لها من المستوطنين الإسرائيليين، وأحيانا، القوات الإسرائيلية، في نزوح آلاف الفسلطينيين وتدهور الظروف المعيشية للسكان الذين ما زالوا يعيشون في المنطقة.

كانت الخليل من أكثر المناطق تأثرا بموجة العنف بداية من تشرين الأول/أكتوبر عام 2015. ر.أ، طفل عمره 12 عاماً يعيش في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل بجوار حاجز 160. الطفل هو أكبر إخوته وشهد حوادث عنف متعددة.

كانت الخليل من أكثر المناطق تأثرا بموجة العنف التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2015

يدرس ر.أ في مدرسة للبنين تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل وعليه أن يعبر مرتين يومياً من الحاجز. خلال ذروة أحداث العنف في الفترة الأخيرة، تعرضت العائلة لخطر الغاز المسيل للدموع الذي كان يطلق على الأطفال الذين يرمون الحجارة على الحاجز القريب.

إنّ القيود المفروضة والمستمرة على الوصول والتنقل داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل كان لها تأثير سلبي على العائلة وخلقت جوا من القلق والتوتر والخوف. والدة ر.أ كانت خائفة من إرسال أطفالها إلى المدرسة وأبقتهم في المنزل في مناسبات عديدة. ونتيجة لذلك تدهور التحصيل الدراسي للطفل ر.أ. وأخيه الأصغر البالغ من العمر 8 سنوات، بشكل ملحوظ نتيجة للتغيب عن الحصص، ونقص التركيز والتوتر.

تنفذ جمعية الشبان المسيحية في الخليل مشروعا لتوفير دعم إجتماعي ونفسي سريع للأطفال والكبار المتأثرين بالحرب. يضم هذا البرنامج ر.أ في أنشطاته للأطفال الذين تعرضوا لأشد الصدمات. وشارك ر.أ في جلسات منتظمة لاستخلاص المعلومات بتوصية من الأخصائي النفسي في مدرسته. وتقول والدة ر.أ بأن ثقة طفلها بنفسه قد تحسنت كثيرا وقد أصبح أقل عنفاً. "إن إبني يفاجئني في طريقته بالتعامل مع الضغط. الآن هو يهدئني حينما يراني غاضبة."

بدأ ر.أ بإنشاء صداقات جديدة وتعلم ألعاب ونشاطات جديدة يشاركها مع أشقائه في المنزل. إنّه متحمس للعودة للمدرسة ووعد والده بالحصول على درجات أعلى هذا العام. يقول: "أنا الآن أعرف متى ألعب ومتى أدرس. أريد أن أصبح مهندسا معماريا حينما أكبر؛ أريد أن أبني المنازل للعائلات."

تصوير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

الطريق الرئيسية المؤدية إلى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، كانون الثاني/يناير 2016

انخفاض أعداد الفلسطينين المغادرين من قطاع غزة بما في ذلك فرق العمل الإنساني والمرضى

زيادة القيود على الواردات التجارية للشركات

منعت السلطات الإسرائيلية كجزء من «سياسة الفصل» لعزل فلسطيني الضفة الغربية عن الفلسطينين داخل قطاع غزة، مرور الفسلطينين إلى داخل قطاع غزة ومنه، مع بعض الإستثناءات لرجال الأعمال والتجار، والمرضى ومرافقيهم، وموظفي المنظمات الدولية الحاصلين على تصاريح إسرائيلية. وخلال الفترة التي طبقت فيها تسهيلات على الوصول في أعقاب الأعمال القتالية في عام 2014، تزايد عدد الفلسطينيين من الفئات الخاصة إلى أكثر من مثليه في عام 2015 مقارنة بالعام الذي سبقه. ومع ذلك لا تزال الأرقام أقل بكثير مما كانت عليه في بداية الانتفاضة الثانية عام 2000، عندما كان يعبر ما يقرب من 26,000 فلسطيني من معبر إيريز يومياً لأسباب أوسع. وفي عام 2016، تظهر بيانات تموز /يوليو تراجعا بنسبة 15 بالمائة في معدلات الخروج من غزة مقارنة بالمتوسط الشهري للنصف الأول من العام مع انخفاض بنسبة 27 بالمائة في عدد المغادرين من رجال الأعمال والتجار.[4]

شهد تموز/يوليو تراجعا بنسبة 15 بالمائة في معدلات الخروج من غزة مقارنة بالمتوسط الشهري للنصف الأول من العام

معبر إيريز: الدخول إلى غزة

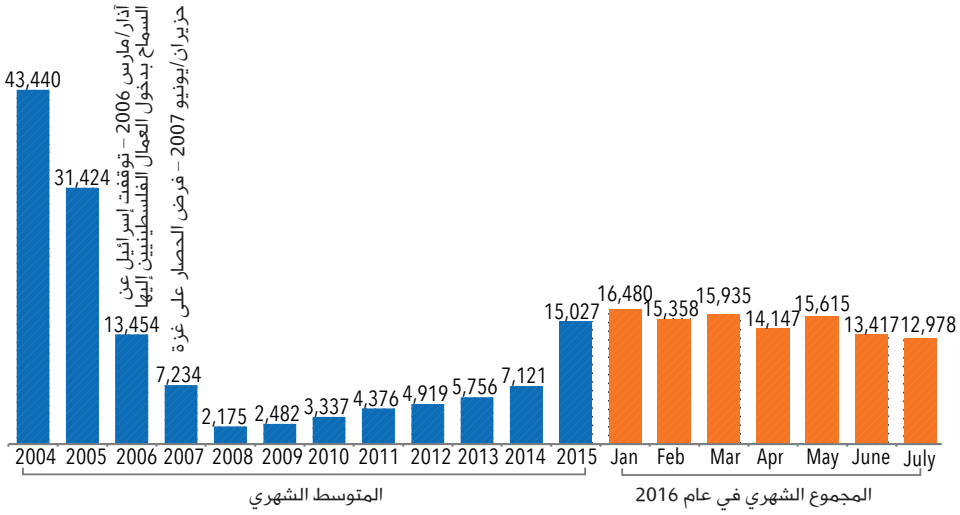

يعود الانخفاض في الأعداد إلى سياسة جديدة بدأت في تموز/يوليو 2016 والتي تحدد لمعظم سكان غزة أربعة تصاريح مدة كل منها شهر واحد لكلّ عام، وتسمح لعدد قليل من السكان بتقديم طلبات تصاريح لمدة ثلاثة أشهر، بينما كان مسموحاً في السابق تقديم طلبات تصاريح حتى ثلاثة أشهر بدون تحديد عددها. وألغيت تصاريح 1,545 رجل أعمال أو منع تجديدها من بين ما يقرب من 3,200 إلى 3,500 تصريح منذ آذار/مارس 2016.[5] وكان هنالك انخفاض في التصاريح لرجال الأعمال الكبار حاملي فئة تصاريح رجال الأعمال «BMC"، والتي تمنحهم المزيد من التسهيلات مقارنة بالتصاريح الأخرى. وفي أوائل عام 2015، رفعت حصة هذه الفئة من 250 إلى 450 تصريحا في إطار التسهيلات التي أعقبت الأعمال القتالية في عام 2014، ولكن منذ آذار/مارس 2016 ألغي ما يقرب من 150 تصريحاً من فئة تصاريح رجال الأعمال.[6] أسفر عن ذلك تنظيم رجال الأعمال تظاهرة في الجانب الفلسطيني لمعبر ايريز في 16 تموز/يوليو. بالاضافة الى ذلك تم تخفيض عدد الشركات المصرح لها باستيراد السلع الى غزة من 5,000 الى

200 شركة.[7] ويواجه رجال الأعمال والطلاب والمرضى الذين يحملون التصاريح زيادة في عمليات الاستجواب والتحقيق وفي بعض الحالات يواجهون الاعتقال على يد سلطات الأمن الإسرائيلية عند معبر إيريز.

انخفاض في عدد المرضى المغادرين من غزة ومرافقيهم

نتيجة للرعاية الصحيّة غير المنتظمة في غزة، عادة ما تُحيل وزارة الصحة في غزة المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية صحيّة اختصاصية إلى مرافق صحية أكثر تقدمًا في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل. وعلى الرغم من إزدياد إجمالي لأعداد الموافق عليه من عام 2012، إلا أنّ معدل الموافق عليهم من المرضى للحصول على التصاريح للسفر عبر معبر إيريز انخفض بشكل منتظم وواجه مزيد من المرضى رفض أو تأخير وصولهم.

ووفقا للرسم البياني 2، فإنّ هذا التوجه أصبح أكثر وضوحًا في عام 2016، وفي الأشهر السبعة الأولى من العام قدّم مكتب الارتباط القطري التابع لوزارة الصحة الفلسطينية 14,452 طلباً لمرضى قطاع غزة للخروج لتلقي العلاج المتقدم خارج قطاع غزة. ولم تتم الموافقة سوى على 70.4 بالمائة فحسب، ورفض 6.8 بالمائة من الطلبات، أما الطلبات المتبقية ونسبتها 22.8 بالمائة لم تحصل على أي ردّ، مما اضطر المرضى الى تفويت مواعيدهم. وكانت معظم الطلبات لأطفال دون 18 عاما و15.7 بالمائة كانت لمرضى تزيد عمرهم عن 60 عاماً. وكانت 45.6 بالمائة من الطلبات لإناث.

أصبحت السلطات الإسرائيلية تتطلب إجراء فحص أمني صارم لمرافقي المرضى حتى سن 55، بدلا من 35 عاما كما كان الحال عليه سابقا.

إستجابة إسرائيل لطلبات المرضى (نسبة مئوية)

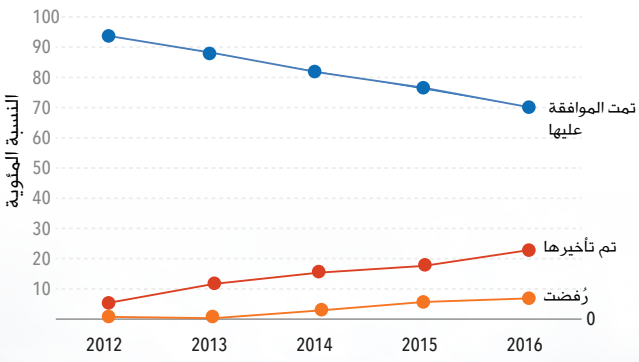

وازدادت القيود المفروضة على المرافقين أيضا في عام 2016 بعد أن أصبحت السلطات الإسرائيلية تتطلب إجراء فحص أمني صارم لمرافقي المرضى حتى سن 55، بدلا من 35 عاما كما كان الحال عليه سابقا. وزاد ذلك من صعوبة إيجاد مرافق من الدرجة الأولى، وخصوصا إذا كان المريض طفلا صغيراً. ولم تتم الموافقة سوى على 60.4 بالمائة من بين 15,434 طلبا قدمت لمرافقي المرضى، في حين تمّ رفض 11.2 بالمائة، وما زالت 28.5 بالمائة قيد البحث.

تصوير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

معبر ايريز

استجابة إسرائيل لطلبات مرافقي المرضى

كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو 2016 مقابل السنوات الأربعة الماضية

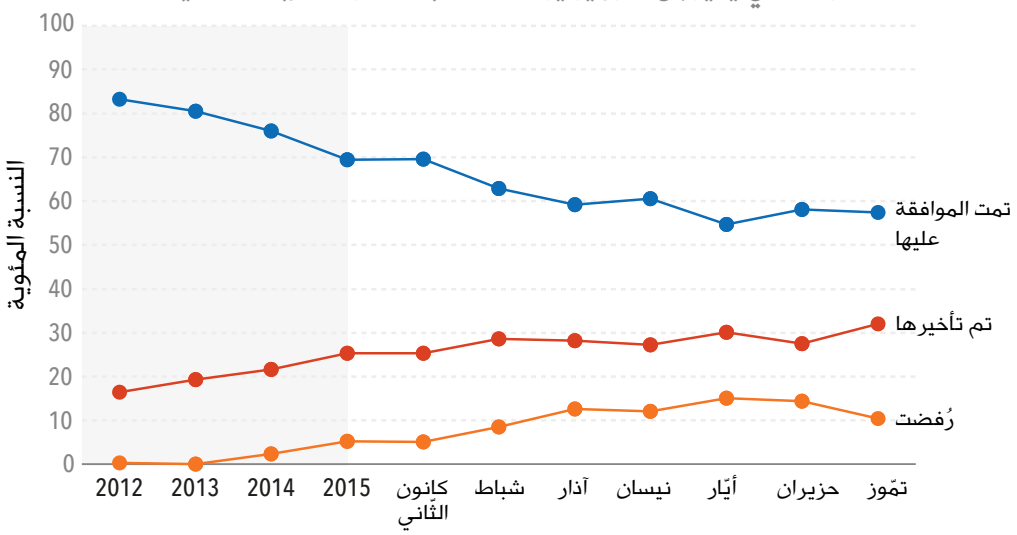

عندما يرفض طلب لمرافق مريض يجبر المريض على إيجاد مرافق بديل، وقد تستغرق إجراءات الفحص الأمني مدة تصل إلى ثلاثة أسابيع. وفي آب/أغسطس خفّضت السلطات الإسرائيلية القيود المفروضة على المرافقين من الإناث بحيث أصبح متطلب العمر 45 عاما. بالرغم من ذلك، لا تُظهر البيانات التي صدرت الشهرين السابقين أي تحسّن ملحوظ فيما يتعلق بوصول المرافقين إلى إسرائيل (الرسم البياني 3).

يتوجب أن يتمّ تسهيل وصول الفرق الطبية التابعة لمنظمات العمل الإنساني كحق إنساني أساسي وفقاً للقانون الدولي. وتؤدي منظمة الصحة العالمية دوراً هاما في تيسير طلبات الحصول على تصاريح للفرق الطبية التي تحتاج إلى العبور عبر معبر إيريز، ومن بينها طلبات لموظفي منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة ومنظمات صحية دولية. وانخفض معدلّ وصول الفرق الطبية التابعة لمنظمات العمل الإنساني عبر معبر إيريز مؤخرا (الرسم البياني 4). وما زالت بعض

تصاريح الدخول والخروج من والى غزة للفرق الطبية التابعة لمنظمات العمل الإنساني

مقارنة بين نيسان/أبريل-أيار/مايو مقابل الربع الأول من عام 2016

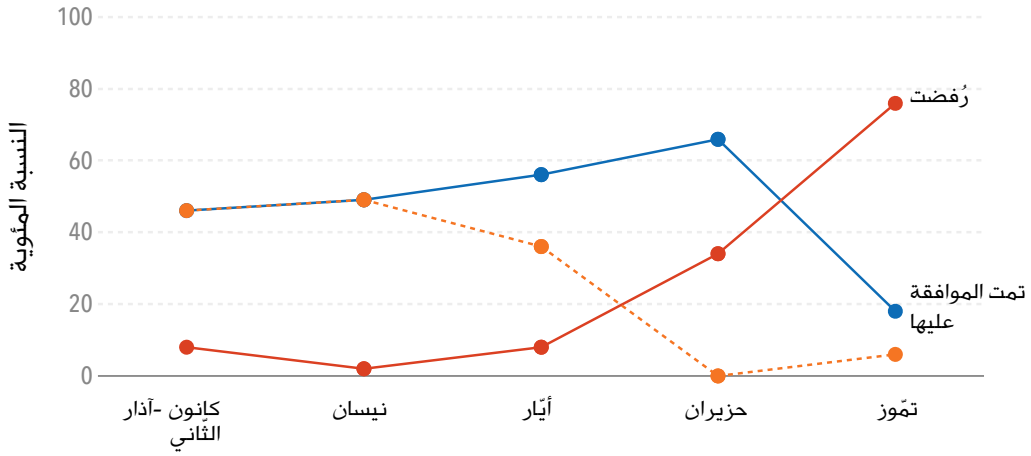

الطلبات تنتظر البت فيها حتى الآن، كما ازدادت حالات منع الدخول للفرق الطبية ازديادا حادا منذ أيار/مايو إلى ما يقرب من 8 من كل 10 طلبات. ولم تقدم السلطات الإسرائيلية أي إيضاح فيما يتعلق بهذا التدهور.

انخفاض في نسبة الموافقة على تصاريح للموظفين المحليين العاملين مع المنظمات الدولية

منذ الأعمال القتالية التي وقعت في عام 2014، بقي معدل الموافقة على طلبات موظفي الأمم المتحدة المحللين وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية للسفر إلى غزة ومنها في مهمات رسمية منخفضا، في حين استمر ارتفاع نسبة الطلبات التي لم يتمّ البت فيها ومتوسط الوقت اللازم لمعالجة الطلبات. ويرجع ذلك جزئيا إلى القيود المفروضة على وصول حملة بطاقة هوية القدس الشرقية أو الهوية الإسرائيلية إلى غزة منذ تموز/يوليو 2015، وأيضا بسبب فرض المزيد من التدقيق على الطلبات التي يُقدمها حملة هوية غزة عام 2016. وبالرغم من التزام فرق العمل الإنساني بالسياسة التي تحدّد عدد وفترة التصاريح (أنظر أعلاه)، إلا أنهّم ما زالوا يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على تصاريح للخروج من غزة، وبالتالي إعاقة عملية التنسيق.

ارتفع، منذ بداية عام 2016، معدل رفض تصاريح موظفي الأمم المتحدة المحليين بصورة سريعة في غزة من ثلاثة بالمائة في كانون الثاني/يناير إلى 21 بالمائة في تموز/يوليو. ورُفِض ما يزيد عن 100 طلب للحصول على تصاريح، من بينهم 32 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة المحليين وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية منعوا من تقديم طلبات تصاريح مرة ثانية لمدة 12 شهرا. وازداد وقت معالجة الطلبات من متوسط بلغ 20 يوماً في عام 2015 إلى 25 يوماً في 2016. وازدادت كذلك حالات مصادرة التصاريح ومنع العبور من معبر إيريز. وصادرت السلطات الإسرائيلية تصاريح ثمانية على الأقل من موظفي الأمم المتحدة المحليين وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية في عام 2016، مقارنة بمصادرة تصريحين فقط في عام 2015.

ارتفع منذ بداية عام 2016 معدل رفض تصاريح موظفي الأمم المتحدة المحليين بصورة سريعة في غزة من ثلاثة بالمائة في كانون الثاني/يناير إلى 21 بالمائة في تموز/يونيو

التصاريح المرفوضة والتي لم يتمّ البت فيها – وكالات الأمم المتحدة 2016

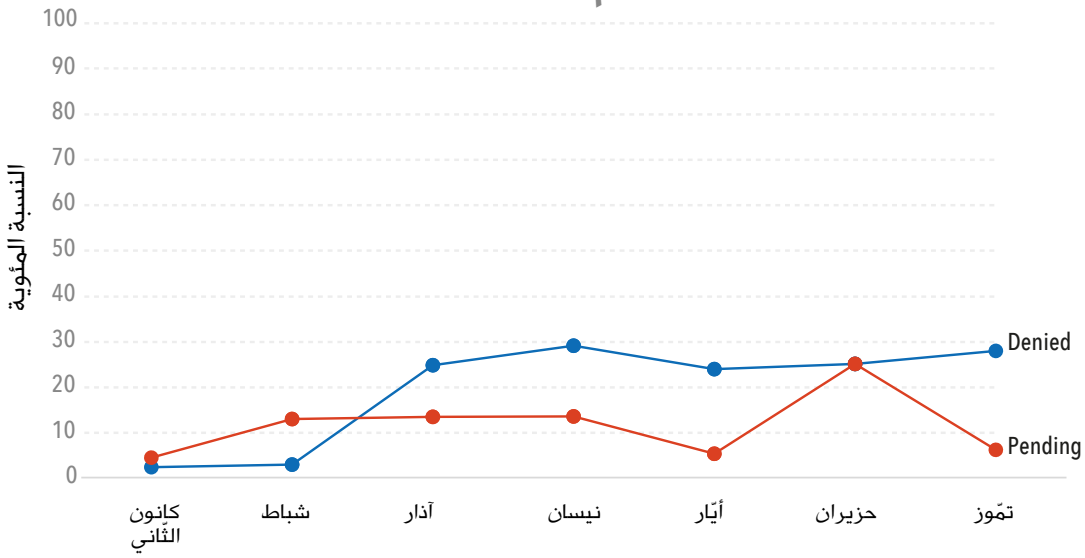

ارتفاع عمليات الهدم في الضفة الغربية خلال تموز/يوليو-آب/أغسطس

ازدادت عمليات الهدم في مختلف أنحاء الضفة الغربية خلال شهري يوليو وآب/أغسطس 2016. وهدمت السلطات الإسرائيلية، أو أجبرت السكان على الهدم، أو صادرت ما مجموعه 177 مبنى يملكها فلسطينيون، مما أدى إلى تهجير 267 فلسطينياً وتضرر معيشة 2,800 شخص خلال شهرين.

وكانت ثمانية من هذه الأبنية منازل عائلات فلسطينيين مشتبه بهم بتنفيذ أو المساعدة في تنفيذ هجمات ضد إسرائيليين، وكإجراء عقابي. هدمت القوات الإسرائيلية وقصفت ومن ثم هدمت بالجرافات بناء آخر مكون من ثلاثة طوابق خلال عملية اعتقال في قرية صوريف (الخليل). وهُدِّمَت بقية المباني التي تقع في المنطقة (ج) والقدس الشرقية أو صودرت بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء، وهي تراخيص يستحيل تقريبا الحصول عليها. وتضرر نتيجة عمليات الهدم ما مجموعه 42 تجمّعا وحيا فلسطينيا.

وتأتي هذه الأرقام في أعقاب انخفاض ملحوظ سُجّل خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو، يعود جزئيا إلى وقف عمليات الهدم الذي أعلن عنها خلال شهر رمضان. وبلغ مجموع المباني التي استهدفت خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام 821 مبنى، وهو ما يُمثل ارتفاعاً بنسبة 50 بالمائة مقارنة بعام 2015 برمته(548).

استهدفت خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام 821 مبنى، وهو ما يُمثل ارتفاعاً بنسبة 50 بالمائة مقارنة بعام 2015 برمته(548).

تشديد الأجواء القسرية على التجمّعات الرعوية

كان 94 من بين المباني التي استهدفت في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2016، يقع في تجمعات بدوية ورعوية ضعيفة في المنطقة (ج)، هُدمت أو صودرت بحجة عدم حصولها على تراخيص بناء. ويواجه معظم سكان هذه المناطق المقدر عددهم بما يقرب من 30,000 فلسطيني خطر التهجير القسري بسبب الإجراءات القسرية التي نتجت عن السياسات الإسرائيلية. وتتضمن هذه السياسات الحرمان من التخطيط الكافي من أجل السماح للسكان بالبناء بشكل قانوني في مواقعهم الحالية، وما يتصل بها من عمليات هدم ومصادرة للمنازل والمباني التي تستخدم لكسب العيش.

المباني التي استهدفت بالهدم في عام 2016 بحسب النوع

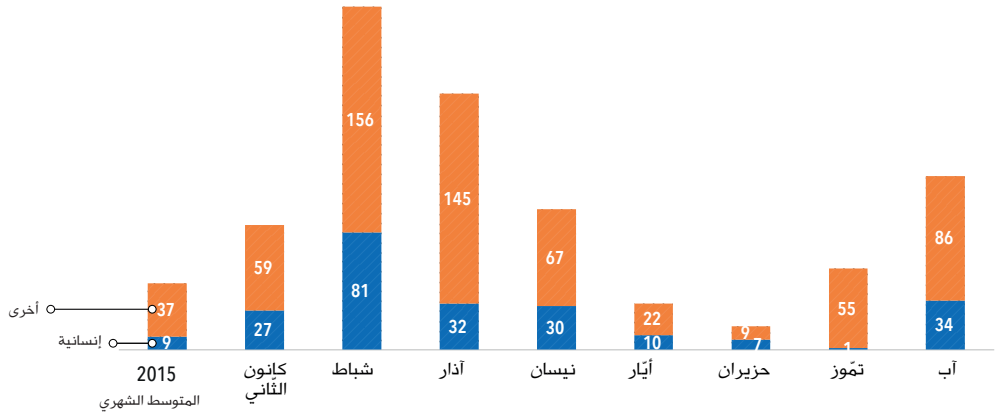

وفككت السلطات الإسرائيلية، في أحد هذه الحوادث في 8 آب/أغسطس، 1,000 متر من أنابيب المياه وصادرت وألحقت أضرارا بأنابيب أخرى طولها 2500 متر قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومولتها جهات دولية مانحة. وكانت هذه الأنابيب معدّة لتزويد ما يقرب من 1,000 شخص بمياه الشرب في خمسة تجمعات شحيحة بالمياه (خربة يرزه وأربع من القرى المجاورة) تقع في مناطق لأغراض التدريب العسكري (منطقة إطلاق نار) شرقي غور الأردن. وتعدّ هذه الواقعة الثالثة منذ كانون الثاني/يناير 2015 تُستهدف فيها مبان متعلقة بالمياه في هذه المنطقة.

يبلغ سعر مياه الأنابيب الذي تزوده شبكات المياه خمسة شواقل إسرائيلية للمتر المكعب، بينما يدفع سكان التجمّعات غير المتصلة بشبكات المياه ما بين 50-20 شيقل إسرائيلي للمتر المكعب لمزودين خاصين يزودونهم بمياه الصهاريج اعتمادا على المسافة والقيود المفروضة على الوصول. وقد تبلغ تكاليف شراء المياه أكثر من نصف المصاريف الشهرية للعائلة في التجمعات الأكثر فقرا.[8]

وفي حادث آخر وقع في 16 آب/أغسطس في تجمّع جورة الخيل الرعوي (الخليل)، هدمت السلطات الإسرائيلية سبعة منازل، وثمانية مراحيض، وحظيرة للماشية، وصادرت خلاطة اسمنت: ودمرت كذلك ثلاثة خزانات مياه بلاستيكية (غير مشمولة في المجموع) أثناء هذا الحادث. وكانت ثلاثة من المراحيض قد مولتها جهات مانحة دولية ومنظمات انسانية. ونتيجة لذلك تمّ تهجير سبع عائلات، مكونة من 37 فردا، من بينهم 16 طفلا.

يواجه ما يقرب من 170 مبنى من مباني سوسيا، نصفها قُدّم كمساعدات انسانية، أوامر هدم معلقة.

حالة سوسيا

يواجه تجمع سوسيا الرعوي الواقع في محافظة الخليل خطرا وشيكا بالهدم الجماعي والتهجير القسري وذلك بعد إصدار دولة إسرائيل قراراً في حزيران/يوليو 2016 يقضي بالانسحاب من المفاوضات مع محامي التجمّع حول مصير هذا التجمّع.[9] وما تزال القضية معلقة لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية وستقدم الدولة موقفها في كانون الأول/ديسمبر.

تقع القرية بين مستوطنة سوسيا جنوبا وبؤرة استيطانية شمالاً. وكان سكان القرية واجهوا موجات ترحيل مختلفة. وأعلنت إسرائيل في عام 1986 القرية موقعا أثريا وأخلت جميع سكانها وأقامت بؤرة استيطانية على الجانب الشمالي من الموقع ذاته بعد بضع سنوات. وتعرض معظم السكان الذين انتقلوا إلى الموقع الحالي لعمليات هدم جماعية في عامي 2001 و2011 بسبب عدم حصولهم على تراخيص بناء.

وحاليا يوجد ضد ما يقرب من 170 من مباني القرية، نصفها قُدّم كمساعدات انسانية، أوامر هدم معلقة. ورفضت السلطات الإسرائيلية مرارا مخططات بناء قدمها السكان من شأنها إتاحة المجال لإصدار تراخيص بناء. وخلال السنوات الأخيرة قدمت منظمة استيطانية التماسا للمحكمة العليا الإسرائيلية لتسريع تنفيذ أوامر الهدم.

وخلافا لذلك منحت مستوطنة سوسيا مخططات بناء سخية تتيح المجال أمام تطوير وحدات سكنية وبنية تحتية في المستقبل. وبالرغم من أنّ البؤرة الاستيطانية أقيمت دون تصريح وبما يخالف القانون الإسرائيلي إلا أنّه تم وصلها بشبكات المياه والكهرباء. ونتيجة لعنف وإرهاب المستوطنين المنهجي، لا يستطيع سكان قرية سوسيا الوصول سوى لحوالي ثلثي المناطق الزراعية والرعوية في تجمّعهم.

منذ بداية عام 2016، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ما مجموعه 222 من المباني، أو المواد التي قدمت كمساعدات إنسانية، أكثرها قُدّم استجابة لعمليات هدم سابقة. ويعدّ هذا العدد أكثر من مثلي المباني التي هدمت أو صودرت في عام 2015 برمته.

القدس الشرقية: أرقام قياسية لعميات الهدم في عام 2016

هُدِّمَ خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 50 مبنى داخل الحدود البلدية التي حددتها إسرائيل لمدينة القدس، من بينها ثلاثة مبان هدمها أصحابها في أعقاب تسلمهم أوامر هدم. وبالتالي يصل عدد المباني التي هدمت منذ بداية العام إلى 28 مبنى، وهو أعلى عدد منذ عام 2009، عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الانسانية بتوثيق هذا المؤشر بشكل منهجي. وكان نصف المباني التي استهدفت حتى الآن مبانٍ سكنية، من بينها 21 مبنى مأهولا مما أدى إلى تهجير 124 شخصاً و43 مبنى غير مأهول أو قيد الإنشاء، أما نصف المباني الآخر فتشمل مبان تجارية ومبان تستخدم لكسب العيش.

ووقعت أكبر عملية هدم تضمنت هدم 15 مبنى في 26 تموز/يوليو في قسم من قرية قلندية يقع داخل حدود بلدية القدس على الرغم من أنه مفصول عن بقية المدينة بسبب الجدار.[01] وتعتبر هذه الحادثة غير عادية نظرا لأنّ السلطات الإسرائيلية امتنعت في السنوات السابقة عن تنفيذ عمليات هدم في المناطق البلدية الواقعة خلف الجدار، ولم يتضح بعد ما إذا كانت عمليات الهدم في قلندية استثنائية أو تمثل بداية لتغيير في السياسات. وما زال الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه المناطق مستمرون في دفع الضرائب البلدية على الرغم من أن البنية التحتية العامة والموارد والخدمات التي يتلقونها متدهورة بشكل كبير أو غائبة تماما.

نتيجة عمليات الهدم التي نفذت في آب/أغسطس في القدس الشرقية وصل عدد المباني التي هدمت منذ بداية العام إلى 28، وهو أعلى عدد منذ عام 2009.

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

عملية هدم في شرق عناتا، تموز/يوليو 2016

خطة الاستجابة الإنسانية هذا العام تعاني من نقص حاد في التمويل، مما يؤثر سلباً في التدخلات الحاسمة

حتى منتصف آب/أغسطس 2016، عانت خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة من نقص حاد في التمويل من حيث النسبة المئوية (32 مقابل 50) ومن حيث الأرقام الإجمالية (183 مليون دولار أمريكي مقابل 355 مليون دولار) مقارنة بخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2015. ووصل ما يقرب من 90 بالمائة من التمويل لوكالات الأمم المتحدة، مما ترك مشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية بدون تمويل. ويعزى ذلك، جزئيا على الأقل، إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي وعدد من الأزمات الكبرى، خاصة في الشرق الاوسط، التي وضعت ميزانية الإغاثة الإنسانية تحت ضغوط متزايدة.

حتى منتصف آب/أغسطس 2016، عانت خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة من نقص حاد في التمويل مقارنة بعام 2015.

على الرغم من أنّ خطة الإستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تشبه العديد من عمليات الإغاثة الإنسانية حول العالم، إلا أنّ خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة فريدة من نوعها -فهي أزمة استمرت فترة طويلة تنبع من أثر احتلال عسكري بدأ الآن عامه الخمسين. وأطلقت خطة الاستجابة الإنسانية محليا في شباط/فبراير وتهدف إلى تقديم شكل من أشكال المساعدات الإنسانية لفلسطيني واحد من بين كل ثلاثة فلسطينيين في عام 2016.[11] وتتضمن الخطة 206 مشاريع تبلغ قيمتها 571 مليون دولار أمريكي، أي أقل بحوالي 19 بالمائة مقارنة بالمبلغ الذي كان مطلوبا لعام 2015. وتشارك في الخطة 97 منظمة: 12 وكالة تابعة للأمم المتحدة، و36 منظمة غير حكومية دولية، و31 منظمة غير حكومية محلية. وصُنف ثلث المبالغ التي طلبت تقريبا بأنها «أولوية قصوى» لتوفير الموارد للمجالات التي يجب استهدافها أولا. وبلغت حصة غزة من متطلبات التمويل أكثر من 65 بالمائة. تم دمج النوع الاجتماعي في جميع أهداف خطة الاستجابة الانسانية واستراتيجيات المجموعات لضمان حماية جميع السكان المتضررين، وضمان تقديم المساعدات الانسانية بفاعلية ومساواة.

تضرر المشاريع ذات الأولوية بشكل خاص

لم يتمّ صرف سوى 16 بالمائة من الأموال المطلوبة للمشاريع ذات الأولوية. ولا تعالج أي من المشاريع التي تمّ تمويلها حتى الآن ضمن مجموعة التعليم أي نشاطات ذات أولوية. وعلى غرار ذلك، لم يتمّ الحصول على أي تمويل لمشاريع مجموعة الصحة والتغذية لتدخلات رئيسية تهدف

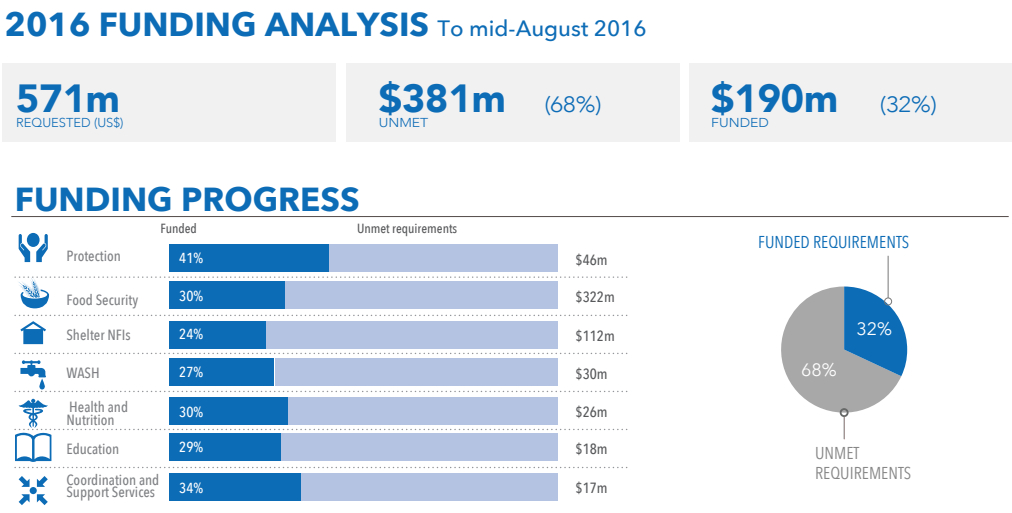

إلى توفير الوصول إلى الخدمات الصحية لنحو مليون شخص داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية، ما زالت الاستجابة لعمليات هدم المباني الزراعية – التي تعدّ الأولوية الإنسانية القصوى – تعاني من نقص التمويل، مما يهدد أسراً ضعيفة في المنطقة (ج).

تعتبر مجموعة المأوى حالياً الأقل تمويلا من حيث النسبة المئوية (22 بالمائة)، حيث تلقت 27 مليون دولار أمريكي، مما يترك فجوة في التمويل تبلغ 85 مليون دولار أمريكي. وتلقى قطاع الأمن الغذائي أكبر حصة تمويل على الإطلاق (97 مليون دولار أمريكي). بالرغم من ذلك ما زالت فجوة التمويل مرتفعة، خاصة لأنشطة الدعم الزراعي وسبل العيش، وما زال 224 مليون دولار أمريكي مطلوبة لتنفيذ أنشطة متصلة بالأمن الغذائي بقية هذا العام. إنّ التأثير العام لنقص التمويل يعني الفشل في توفير المساعدات الغذائية «العمل مقابل النقد» لحوالي 1.4 مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى خطر كبير في زيادة انعدام الأمن الغذائي وتدهور في أنماط استهلاك الغذاء.

إنّ انخفاض تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة يحدّ من قدرة منظمات العمل الانساني على تنفيذ عدد من التدخلات الحاسمة وتلبية الاحتياجات الانسانية، والتي لا تزال حرجة. نظرا إلى استمرار الاحتلال وجمود العملية السياسية -حساسة ومهمة. ونظرا لغياب الإلتزامات التي تم التعهد بها ستضطر المنظمات إلى تقليص الأنشطة في النصف الثاني من عام 2016، وسيؤثر هذا في مختلف القطاعات الإنسانية في قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

الهوامش

1. تبدأ الوثيقة التي عنوانها «إجراءات للاستيطان في قطاع غزة من قبل يهودا والسامرة، ديسمبر2010»، قدمت لمنظمة جيشاه لحقوق الإنسان في نيسان/ابريل 2012، كما يلي: «في عام 2006 اتخذ قرار بتطبيق سياسة فصل بين منطقة يهودا والسامرة وبين قطاع غزة في ظل تولي حماس للسلطة في قطاع غزة. وتهدف السياسة المطبقة حاليا إلى الحد من التنقل بين هذه المناطق».
2. تم تغيير الاسم الحقيقي.
3. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر2015.
4. وضع معابر غزة. تقرير شهري، تموز/يوليو 2016:
http://www.ochaopt.org/ sites/default/files/gaza_crossing_-_july_2016_d2_copy.pdf
5. المصدر: وزارة الشؤون المدنية في غزة
6. المصدر: وزارة الشؤون المالية في غزة. وفقا لمنظمة جيشاه لحقوق الإنساني، اثنتان من بين أربع نساء فقط منحن تصاريح لكبار التجار « BMC» ألغيت تصاريحهن. تحديثات شهر حزيران/يوليو.
7. المصدر:غرفة التجارة في غزة.
8. انظر النشرة الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، تموز/يوليو 2016، صفحة 7.
9. للمزيد من المعلومات أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، سوسيا: تجمّع يتهدده خطر التهجير القسري الوشيك، حزيران/يونيو 2015.
10. اثنتان من المناطق موجودة في قرية قلندية الواقعة في المنطقة (ج) والبقية ضمن حدود بلدية القدس.
11. النسخة الكاملة لخطة الاستجابة الإنسانية ونظرة عامة على الاحتياجات الانسانية الأساسية تتوفر على الموقع التالي:
http://www.ochaopt.org/cap.aspx?id=1010132&page=1.